حزب يدعم الحيوانات

حزب يدعم الحيوانات.
بالطبع

ملخص برنامج الحزب 2025
يعتبر هذا الحزب أن الحيوانات هي الأضعف في المجتمع ويريد إعادة الرفق بالحيوان إلى *(PvdD)* حزب دعم الحيوانات الأجندة السياسية. الزعيمة السياسية لحزب دعم الحيوانات هي **إستر أوفانك**. تأسس الحزب في عام *2002*. حصل الحزب في انتخابات مجلس النواب في *22* نوفمبر *2023* على ثلاثة مقاعد، أي أقل بثلاثة مقاعد عن انتخابات *2021*. للحزب ثلاثة مقاعد في مجلس الشيوخ ومقعد واحد في البرلمان الأوروبي. *[*المصدر*].*

حزب من أجل الحيوانات هو حزب سياسي يضع رفاهية الحيوانات والطبيعة والبيئة فوق النمو الاقتصادي والمصالح قصيرة الأجل. والمصالح قصيرة الأجل. ويختار الحزب منظورًا يركز على البيئة: أرض صالحة للعيش لكل من البشر والحيوانات، مع التركيز على الاستدامة وحقوق الحيوان والعدالة المناخية.

يريد حزب من أجل الحيوانات معالجة أزمة المناخ والطبيعة بشكل جذري من خلال الحد من الملوثين الرئيسيين، وإنهاء دعم الوقود الأحفوري، وجعل هولندا محايدة مناخيا في أسرع وقت ممكن. يجب أن تتقلص تربية الماشية بنسبة 75% على الأقل، وأن تصبح الزراعة خالية من السموم وأن يتحول إنتاج الغذاء إلى نباتي وعضوي. يجب إعطاء حقوق الحيوان أساسًا دستوريًا وإنهاء الممارسات غير الصديقة للحيوان مثل الصيد والفراء والأكشاك الضخمة. تعطى الأولوية للطبيعة: المزيد من الغابات واستعادة التنوع البيولوجي والمياه النظيفة والهواء النظيف كحقوق أساسية. يلتزم الحزب بالاقتصاد الدائري الخالي من النفايات، حيث تكون الرفاهية أهم من النمو الاقتصادي. وعلى الصعيد الدولي، يدعو الحزب إلى العدالة المناخية والتجارة الصديقة للحيوان وحماية النظم البيئية في جميع أنحاء العالم. كما يعارض الحزب بشدة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي الإسرائيلي في فلسطين والعدوان الروسي في أوكرانيا.

يمكنك العثور على البرنامج الكامل **هنا**.

فيما يلي ملخص لبرنامج الحزب نقطة بنقطة حسب الموضوع.

الاتحاد الأوروبي والخارج

- يجب أن تكون الحيوانات والطبيعة والمناخ في قلب الاتحاد الأوروبي - يجب إلغاء الدعم المقدم لصناعة الثروة الحيوانية، ويجب أن تكون هناك أهداف مناخية أكثر صرامة (-75% انبعاثات بنسبة 75% بحلول عام 2030، والحياد المناخي بحلول عام 2040) وتشريعات أوروبية أقوى لرعاية الحيوان.
- يجب أن تكون هناك تجارة عادلة ووقف اتفاقات التجارة الحرة الضارة - لا نعقد صفقات تضر بالطبيعة وحقوق الإنسان؛ يجب أن تتضمن الاتفاقات التجارية التزامات ملزمة بشأن الاستدامة والتنوع البيولوجي وحقوق الحيوان.
- يجب حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون الدولي - يجب أن نعمل بنشاط ضد جرائم الحرب والفصل العنصري والقمع (مثل فلسطين والأويغور والتبت) وفرض عقوبات على انتهاكات حقوق الإنسان.
- يجب أن يكون هناك تضامن دولي وهجرة دولية - نعالج أسباب الهجرة، مثل تغير المناخ والفقر، والتوزيع العادل للاجئين، ودعم بلدان الجنوب من خلال إلغاء الديون ودعم التحول الديمقراطي.

الهجرة والاندماج

- يجب ضمان الاستقبال الإنساني والإجراءات السريعة من خلال الاستثمار في مواقع الاستقبال والتوجيه الجيد وتقصير أوقات الانتظار في IND.
- لا يتم تجريم المهاجرين غير الموثقين ("المهاجرين غير الموثقين"). وينطبق الأمر نفسه على الأشخاص الذين يساعدونهم.
- يجب أن يكون اللاجئون قادرين على الاندماج الكامل في المجتمع من خلال ضمان عدالة السكن والتعليم ودورات اللغة والحصول على العمل والرعاية الصحية.
- حقوق الطفل، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، منصوص عليها في قانون الأجانب. ولن يتم ترحيل الأطفال ذوي الجذور وسيحصلون على تصريح إقامة.

الصحة العامة والرعاية العامة

- سيتم إلغاء المبلغ القابل للخصم. وترتفع المساهمة المعتمدة على الدخل. وبهذه الطريقة، سيصبح بدل الرعاية زائداً عن الحاجة وسيتم التصدي لتجنب الرعاية بسبب الخوف من التكاليف الباهظة. كما سيتم إلغاء المساهمة الخاصة، على سبيل المثال في منظمة الصحة العالمية، بالنسبة للمصابين بأمراض مزمنة.
- لكل شخص الحق في بيئة معيشية صحية: هواء نظيف وتربة نظيفة ومياه نظيفة. ستكون معايير منظمة الصحة العالمية الصارمة لجودة الهواء إلزامية اعتبارًا من عام 2030، وستكون هناك معايير قانونية للحد الأدنى للمسافة بين مزارع الماشية والمراكز السكنية والمدارس ومراكز الرعاية النهارية. وسيفرض حظر كامل على استخدام حامض السلفونيك البيرفلوروكتاني (PFAS).
- يجب عكس قوى السوق المفرطة في الرعاية الصحية. يجب تقاسم تكاليف الرعاية الصحية بشكل عادل: يجب أن تتحمل الأكتاف الأقوى العبء الأكبر. يجب أن يحصل أخصائيو الرعاية الصحية على أجور لائقة.
- هناك تركيز قوي على الوقاية والخدمات ذات العتبة المنخفضة، مع التركيز على التعاون بين البلديات ومنظمات الرعاية الاجتماعية ومقدمي الرعاية والمتطوعين والأحباء.

التعليم والعلوم

- يجب القيام باستثمارات هيكلية في المعلمين والمدارس لتخفيف عبء العمل، ومنح المعلمين المزيد من التوجيه في عملهم، وخلق فرص تطوير إضافية، ورواتب أعلى، وأحجام فصول أصغر.
- التعليم المناسب والمتاح والشامل للجميع هو قيمة أساسية. يُمنح الأطفال الحق في التعلم والتطور في المدرسة، بما في ذلك الحق في التخصيص. يتم تعزيز وتيسير الربط بين التعليم والبلديات ورعاية الشباب بحيث يمكن للتلاميذ الحصول على الدعم المناسب في الوقت المناسب.
- يجب أن تقدم المدارس وجبات صحية من مصادر عضوية ونباتية 100%. يجب أن تركز المدارس على الأغذية الصحية والصديقة للحيوان والمستدامة. يجب وقف برامج الحليب المدرسي.
- يجب أن تكون الدراسة متاحة للجميع. ستتم زيادة المنحة الأساسية، وسيتم تخفيض الرسوم الدراسية بشكل كبير (mbo، hbo، والجامعة) وستتساوى لجميع الطلاب والبرامج الدراسية. سيتم تحويل بطاقة ov-card للطلاب إلى هدية وستظل سارية طالما كان الطالب يدرس.

الاقتصاد والحكومة

- يجب أن يعمل الاقتصاد من أجل الحيوانات والناس والكوكب، وليس على حسابهم. يجب أن يكون هناك واجب قانوني للرعاية وواجب مناخي للشركات في، بما في ذلك الشركات الدولية العاملة في هولندا. بدلًا من الناتج المحلي الإجمالي، سنجعل من مرصد الازدهار الواسع المبدأ التوجيهي في السياسة.

- يجب عكس اتجاه قوى السوق المفرطة في الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل العام. فالخدمات العامة موجودة للجميع ولا ينبغي أن تعتمد على حوافز الربح.
- يجب تحويل العبء الضريبي من العمالة إلى استهلاك الموارد والتلوث. وستفرض ضريبة مناخية على أكبر الأصول، وضريبة طيران تصاعدية على المسافرين الدائمين وضريبة هدايا على المعاملات الضارة بالبيئة. وسيتم فرض ضرائب أقل على السلوكيات الصحية والصديقة للمناخ.
- يجب أن تكون السياسات موثوقة وفعالة ويمكن التحقق منها. ويصبح التثبت العلمي والتحقق من الحقائق ومشاركة المعرفة والتقييم أجزاءً منتظمة من كل دورة من دورات السياسات، ويتم تقييم البحوث التي تهدف إلى زرع الشكوك، على سبيل المثال حول أضرار المنتجات، تقييماً نقدياً. تستثمر الحكومة في تغيير الثقافة، من انعدام الثقة إلى الثقة في المواطنين كنقطة انطلاق

البيئة والمناخ

- يجب أن يكون هناك تخفيض جذري في الانبعاثات والتلوث. يجب تخصيص 5% من الناتج المحلي الإجمالي لمكافحة أزمة المناخ والطبيعة. يجب على هولندا أن تحدد مسارها لتصبح محايدة مناخياً في أقرب وقت ممكن، على أن يكون عام 2030 نقطة البداية.
- ستنتهي الإعانات الأحفورية (بما في ذلك الإعانات الزراعية) على الفور. وستُستخدم الأموال المحررة لمساعدة المزارعين على التحول إلى نظام غذائي عضوي ونباتي أكثر والاستثمار في الطاقة المتجددة والحفاظ على الطاقة.
- يجب أن تتقلص تربية الماشية المكثفة بشكل جذري للحد من النيتروجين وثاني أكسيد الكربون ومعاناة الحيوانات. يجب أن ينخفض العدد الإجمالي للحيوانات التي يتم تربيتها وقتلها في الصناعة الحيوية بنسبة 75 في المائة على الأقل في العامين المقبلين.
- تعمل هولندا على التحول إلى اقتصاد دائري بالكامل في أقرب وقت ممكن، وستعمل على أن تكون دائرية بنسبة 50% على الأقل بحلول عام 2030. سيتم كبح استيراد المنتجات الرخيصة من الصين، وذلك جزئياً من خلال قانون مكافحة "الموضة السريعة جداً". سيكون هناك قانون للسلع يتضمن التزامات ملزمة للحد من استخدام المواد الخام.

أمن الوجود والسكن

- ويؤدي خصم فوائد الرهن العقاري إلى تزايد عدم المساواة، ولذلك يجري تسريع وتيرة خصم فوائد الرهن العقاري للمبالغ التي تزيد عن الضمان الوطني للرهن العقاري. وفي الوقت نفسه، تُبذل جهود لجعل المساكن ميسورة التكلفة مرة أخرى، من خلال تحديد نسبة 40 في المائة كحد أدنى للإيجار الاجتماعي، وعدم بيع منازل جمعيات الإسكان دون استبدالها وتجميد الإيجارات.
- من خلال اختيار تخفيض عدد الحيوانات التي يتم تربيتها وقتلها في تربية الماشية بنسبة 75%، سيتم تحرير الكثير من الأراضي الزراعية والمباني الزراعية للإسكان. ستكون هناك خطة دلتا للإسكان لإنشاء مساحات سكنية جديدة (والاستفادة بشكل أفضل من المباني القائمة (مثل مباني المكاتب الفارغة.
- ستكون هناك خطة واضحة لاستدامة المخزون السكني بأهداف قابلة للمساءلة. ستكون المساكن محايدة من حيث الطاقة بحلول عام 2030. ستكون جميع المباني الجديدة دائرية وخالية من الغازات وشاملة للطبيعة ومحايدة من حيث الطاقة على الأقل، وإن أمكن، ستكون إيجابية من حيث الطاقة. سيصبح العزل الشامل للطبيعة والاستدامة أكثر جاذبية من الناحية المالية.
- يجب أن نستثمر في الوقاية من الفقر بدلًا من تخفيف أعراضه من خلال العمل على الإشارات المبكرة، والتعليم الإلزامي في مجال التمويل، وحظر "اشتر الآن وادفع لاحقًا" وإتاحة تخفيف الديون في كل بلدية.

أخرى

- سيتم الاعتراف بحقوق الحيوان وتكريسها في الدستور. وسوف تكون هناك وزارة للحيوانات وسيتم اختبار جميع القرارات الحكومية ذات الصلة لمعرفة تأثيرها على مصالح الحيوانات. سيصبح قانون الحيوانات قانونًا حقيقيًا لحماية الحيوان، حيث لن يكون بالإمكان تنحية القيمة الجوهرية للحيوان والسلوك الطبيعي للحيوانات جانبًا من أجل المصالح الاقتصادية.
- يجب أن يخضع الذكاء الاصطناعي بسرعة للرقابة العامة والديمقراطية، مع إيلاء اهتمام واضح بالحدود البيئية وحقوق الإنسان ورعاية الحيوان والعدالة الاجتماعية. يجب أن تُمنح الحكومات، الوطنية والأوروبية على حد سواء، السيطرة على كل من البنية التحتية للذكاء الاصطناعي (مثل مراكز البيانات) وتصميم وتنظيم التكنولوجيا نفسها.
- سوف تكون هناك سياسات قوية لتمكين المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية ومزدوجي الجنس، مع تخصيص ميزانية مناسبة. نولي اهتمامًا خاصًا للتصدي للتمييز على مجموعة من الأسس، مثل الأشخاص الملونين أو ذوي الخلفية الدينية. لكل شخص الحق في الاعتراف القانوني بهويته، بغض النظر عن العمر أو الهوية الجنسية.
- يجب أن تكون التكنولوجيا شفافة وقابلة للتحكم فيها وتخدم الناس والحيوانات والطبيعة والديمقراطية، وليس الربح أو السلطة. يجب أن يكون هناك استثمار في بنية تحتية رقمية مفتوحة وآمنة، ويجب تقليل اعتمادنا على التكنولوجيا الكبيرة ويجب أن يكون هناك دائمًا خيار احتياطي تناظري في الأنظمة الحيوية. سيتم إلغاء التسجيل الرسمي للجنسين حيثما أمكن ذلك.